## المحور الثالث: التكامل الإقليمي والمجموعات الاقتصادية في إفريقيا

## المحاضرة السادسة:

مقدمة: ازداد اهتمام التكامل الاقليمي والتعاون الاقتصادي بين دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وكان أكثر وضوحا للدول النامية التي رأت في التعاون الاقتصادي فيما بينها حلا مناسبا للمشكلات التي تواجهها حركة بناء الاقتصاد الوطني.

وعلى الصعيد الإفريقي يمكن القول بأن للقارة الإفريقية تاريخا طويلا مع تجارب التكامل، ويعود بعضها إلى الحقبة الاستعمارية، والبعض الآخر إلى عهد الاستقلال، حيث سعت الدول الإفريقية على اختلاف حظوظها من النجاح والاخفاق إلى تأسيس مشروعات للتكامل الإقليمي.

### 1 دوافع التكامل الإقليمي في القارة:

### أ /الدوافع الاقتصادية:

- بلورة وحدات اقتصادية قادرة على البقاء والاستمرار، وخلق أسواق واسعة تسمح باتباع آليات للإنتاج الكبير لمعالجة قصور عوامل الانتاج في كل دولة على حدى.
- تقديم خطط التكامل ومشاريعها في الإطار المناسب لحشد الموارد والأسواق للتمكين من دخول مرحلة التصنيع بدلا من الاكتفاء بإيجاد الأسواق للصناعات القائمة.
- خلق المنافسة بين المنتجات والمنتجين الإقليميين بما يزيد من الكفاءة الانتاجية للمشروعات الاقتصادية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد.
- الحد من تدهور المركز الخارجي للبلدان الإفريقية على الصعيد الدولي، وزيادة قدرتها التفاوضية بشأن شروط التبادل الاقتصادي.

### ب/ الدوافع السياسية:

- انهيار مشروع الدولة الوطنية في إفريقيا، حيث أن أغلب الدول عجزت عن الوقوف في مشكلة الاندماج الوطني لكل دولة على حدى، فكان من الضروري خلق تكاملات اقتصادية واجتماعية تسمح بتجاوز هذه العراقيل.
- تجليات ظاهرة العولمة، وما تفرضه من إزالة القيود حول حرية انتقال السلع والاموال، والخدمات، والأشخاص عبر الحدود شكلت حافزا لعملية التكامل الإقليمي في القارة.

**أهم التجمعات الإقليمية والاقتصادية في إفريقيا:**

**أ/ تجمعات إقليمية في مجال استخدام الأنهار**: ومن أبرز هذه التجمعات نجد:

1.- هيئة حوض نهر النيجر CNF**:** تعد واحدة من أقدم المنظمات الدولية الحكومية تعود نشأتها إلى عام 1964، وتظم كل من البنين، بوركينافاسو، الكاميرون، تشاد، كوت ديفوار، غينيا، النيجر، نيجيريا.

2.- اللجنة المشتركة لتنمية حوض نهر السنغال OMVS: أنشأت عام 1972 تظم مالي، موريتانيا، السنغال.

3. اتحاد نهر مانو MARU: تم انشاء هذا الاتحاد عام 1973 وضم في عضويته كل من غينيا، ليبيريا، سيراليون

4. لجنة حوض بحيرة تشاد CBLT: تم انشاء هذا الاتحاد عام 1964، ضم كل من الكاميرون، تشاد، النيجر، نيجيريا، إفريقيا الوسطى.

5. منظمة تهيئة نهر كاجيرا وتنميته: تأسست عام 1977 تضم روندا، بورندي، تنزانيا، أوغندة.

6. منظمة تنمية نهر غامبيا، تم انشاؤها عام 1978 تضم غينيا، غامبيا، السنغال، غينيا بيساو.

7. تجمع دول حوض نهر النيل: تم انشاء هذا الاتحاد عام 1983 وضم كل من مصر، السودان، تنزانيا، الكونغو الديمقراطية، روندا، بورندي، افريقيا الوسطى، فضلا عن اثيوبيا، كينيا، تشاد، كدول مراقبة، ثم حلت محله هيئة 'تكونيل' ثم 'مبادرة دول حوض نهر النيل'، حيث كانت تسعى للوصول لأول اتفاق يجمع الدول العشر الأعضاء، ولكنها أخفقت في ذلك بفعل الخلافات بين دول المنبع من جهة، ودولتي الممر النهائي والمصب (السودان، مصر) من جانب آخر، وخلص في النهاية إلى توقيع أربعة دول من دول الحوض اتفاقا منفردا لتقاسم ايرادات النهر في 14 ماي 2010.

**ب/ تجمعات اقتصادية ونقدية ومالية:**

1-. المنظمة المشتركة لإفريقيا وموريشيوس: OCEM تم انشاؤها عام 1965، وتضم بنين، إفريقيا الوسطى، بوركينافاسو، الغابون، مدغشقر، موريشيوس، روندا، ليبيريا، كوت ديفوار، غينيا، النيجر، السنغال.

2-. اتحاد شرق إفريقيا: تم انشاء عام 1967 يضم كينيا، أوغندة، تنزانيا، روندا.

3.- الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا: ECOWAS: تم انشاؤها عام 1975 وتضم في عضويتها كل دول اقليم غرب إفريقيا باستثناء موريتانيا التي انسحبت منها.

4. الجماعة الاقتصادية لدول منطقة البحيرات الكبرى CEPGL: تم انشاؤها بمقتضى اتفاقية وقعت في روندا 20 سبتمبر 1976، ودولها الاعضاء هي بورندي، الكونغو الديمقراطية، روندا.

5. الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ECCAS: تم إنشاؤها عام 1983، وتضم روندا، بورندي، الكاميرون، إفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، برازافيل، غينيا، الغابون، ساوتومي وبرانسيب، الكونفو الديمقراطية، أنجولا.

6. الاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا SACU: تأسس هذا الاتحاد عام 1969 وضم كل من جنوب إفريقيا، بوتسوانا، ليسوتو سوازيلاند، ناميبيا.

7. الجماعة الانمائية لإفريقيا الجنوبية sadc: تم إنشاء هذه الجماعة عام 1979 تضم كل من أنغولا، جنوب إفريقيا، بوتسوانا، ليسوتو، سوازيلاند، ناميبيا، الكونغو الديمقراطية، موريشيوس، موزمبيق، السيشل، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي، ملاوي، وكان هدفها نشر وتعزيز الأمن والسلام في المنطقة، كما تهدف إلى تحقيق طموحات الشعوب الإفريقية في التنمية والاستقرار.

8.- تجمع دول الساحل والصحراء: تأسس هذا التجمع عام 1998 ضم كل من ليبيا، بوركينافاسو، مالي، النيجر، تشاد، السودان، إفريقيا الوسطى، إيريتريا، جيبوتي، غامبيا، السنغال، مصر، تونس، المغرب، الصومال، نيجيريا، التوغو، بنين، ليبيريا، وكان هدفه هو:

- اقامة اتحاد اقتصادي شامل يستند على استراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء.

- إزالة كافة العوائق التي تحول دون وحدة الدول الأعضاء بهدف تسهيل تحرك الأشخاص، ورؤوس الأموال، والبضائع والسلع ذات المنشأ الوطني، وكذا تشجيع التجارة الخارجية.

9. السوق المشتركة لشرق إفريقيا وجنوبها COMESA: تم انشاء هذا عام 1982، ويضم مصر، السودان، اثيوبيا، إريتريا، جيبوتي، أوغندة، كينيا، روندا، بورندي، الكونغو الديمقراطية، مالاوي، سيشل، موريشيوس، جزر القمر، مدغشقر، زامبيا، زيمبابوي، ناميبيا، أنجولا، سوازيلاند.

**ج/ تجمعات سياسية وأمنية:** هدفها تحقيق حد أدنى من التشاور والتنسيق وحل النزاعات.

1-. اتحاد المغرب العربي: تم انشاؤه عام 1989، ويضم ليبيا، الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا.

2. **الهيئة الحكومية للتنمية IGAD**: تم انشاؤها عام 1982، وتضم السودان، اثيوبيا، ايريتريا، جيبوتي، أوغندة، الصومال، كينيا،، وكل من مصر وليبيا كمراقبين، وجاءت هذه الهيئة بهدف:

- الامن الغذائي وحماية البيئة

- الحفاظ على الأمن والسلام وتعزيز حقوق الانسان.

- التعاون والتكامل الاقتصادي.

# المحاضرة السابعة

## معيقات التكامل الإقليمي في إفريقيا:

**أ/ المعيقات السياسية:** تعتبر المعوقات السياسية من أهم معوقات التكامل الإقليمي في إفريقيا ونذكر منها:

-. الافتقار إلى الإرادة السياسية، وعدم الالتزام السياسي بعملية التكامل من جانب الدول الإفريقية، والدليل على ذلك هو احجام الدول الأعضاء على تنفيذ القرارات الصادرة عن تلك التنظيمات.

- تقاعس الدول الأعضاء في الوفاء بحصصهم المالية للمنظمات التكاملية الإقليمية.

- الطابع الفوقي لجهود التكامل الإقليمي، معنى ذلك سيطرة حكومات الدول الأعضاء على المؤسسات الإقليمية بحيث يكون للحكومات الوطنية دور مباشر في اتخاذ القرارات الخاصة بالعملية التكاملية.

التمسك الحرفي بالسيادة الوطنية للدول الأعضاء، ويعد ذلك أحد عوائق التقدم في طريق التكامل الاقتصادي، وذلك بسعي رئيس كل دولة إلى تعظيم مصالح دولته عند اتخاذ القرارات على المستوى الاقليمي.

-. الافتقار إلى الديمقراطية والاستقرار السياسي.

**2/ المعيقات القانونية والادارية:**

- تعد قاعدة التوافق الجماعي أهم العقبات الإدارية المؤثرة على جهود التكامل الاقتصادي، حيث أنه في كثير من الأحيان تستغرق المفاوضات المتعلقة بقرارات المنظمة وقتا طويلا، وتنتهي عادة بقرارات توافقية بهدف إرضاء الجميع.

-. تردي مستوى البنية الأساسية لضعف الشبكة الكهربائية، وعدم توفر وسائل النقل والاتصال بين المؤسسات الجماعية بالإضافة إلى نقص الكوادر الفنية، وضعف الموجود منها في ظل انتشار المحسوبية والوساطة.

**3 المعيقات الاقتصادية:**

-. عدم ملاءمة نموذج التكامل المتبع، حيث أن العديد من التجمعات الاقتصادية في القارة قد تمت صياغتها على النموذج الأوربي المستند إلى قاعدة 'دعه يعمل دعه يمر'، والتركيز على تحرير التجارة الاقليمية، وإن كان هذا مناسبا للدول الصناعية، فهو يسبب العديد من المشاكل للتجمعات الإقليمية للدول النامية، حيث لا اعتماد ، ولا تعاون بين الدول في ظل الحواجز الكبيرة في مجال النقل والاتصالات.

- تشابه البنية الاقتصادية للدول الإفريقية.

- فقر البنى التحتية الأساسية، كالطرق والاتصالات، والطاقة الكهربائية.

- ضعف وسائل الاتصال، وعدم توافر المعلومات، والتنسيق بين الدول.

- اختلاف النظم النقدية للدول الإفريقية والمغالاة في معدلات سعر الصرف.

- مشكلة توزيع عوائد التكامل.

**قائمة المراجع:**

-. أورينو دالارا: **نشأة التيار الأفريقانى الجذور الكاريبية والأمريكية والأفريقية في القرن التاسع عشر،** الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 2001.

- ليجوم كولين**: الجامعة الإفريقية،** ترجمة أحمد محمود سليمان، الدار المصرية للتأليف والنشر، 1966.

-. بطرس غالي: **العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية،** مكتبة الأنجلو مصرية، 1974.

- سعيد علي أحمد طه: **خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الإفريقية، حالة تجمع دول الساحل والصحراء،** آفاق إفريقية.

-عصموني خليفة: **التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية، ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة تلمسان، 2015.